

## على الخلاف

لأول مرة، سيتسقى العالم أمام الشاشات لمشاهدة أحد أهم الخطابات التي يلقيها دونالد ترامب. قريباً، سيعلن هذا الأخير قراره بشأن التزام بلاده بالاتفاق النووي مع إيران. وفيما تزيد التسريبات بأنه سيرفض التصديق عليه، هذه المرة، إلا أن ذلك لا يعني خروج بلاده نهائياً وبهذه السهولة، من الاتفاق التاريخي

## ترامب أمام امتحان «النووي»:

# سيناريو الجنون مُرجح

إعداد: ناديت شلق

الولايات المتحدة الخروج من الاتفاق النووي، فهي ستفعل ذلك وحدها. وتذهب معظم التحليلات إلى خلاصة منطقية تتمثل في عدم نية الإدارة الأميركية أن تكون الوحيدة التي تخاطر، في هذا المجال، على الرغم من الإلحاح الذي يظهره ترامب، والذي يناقض الواقع والمنطق.

بداية، من المتوقع أن يرفض الرئيس التصديق على الاتفاق، في 15 الشهر الحالي، على أن يحوله إلى الكونغرس، الذي سيكون أمامه 60 يوماً كي يطرح تشريعاً يمكن من خلاله أن «يعيد» العقوبات النووية على إيران. خطوة لن تعدّ انتهاكاً مباشراً للاتفاق، إلى حين خروج الكونغرس بقراره، وهو أمر دونه عقبات كثيرة، حتى ولو أخذت في الحسبان سيطرة الجمهوريين على مجلسي النواب والشيوخ.

كل ما يحتاج إليه الرئيس الأميركي هو تصويت بسيط بالأغلبية، ما يعني أن الجمهوريين (الذين يشغلون 52 مقعداً من 100 مقعد في مجلس الشيوخ) يمكنهم وحدهم تحديد مصير الاتفاق. ولكن يبدو أنهم لا يملكون الدعم الذي يحتاجون إليه. وبحسب ما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست»، فقد أكد زعيم الغالبية ميتش ماكونيل أنه لا يريد إضافة مسائل مثيرة

ها هو الرئيس الأميركي دونالد ترامب يشحن سكينه، للبدء بتنفيذ إحدى أحب المهمات إلى قلبه. خلال الأيام القليلة المقبلة (15 تشرين الأول)، سيلقي على مسامع الجميع خطاباً ربما يكون الأكثر إثارة بين خطباته، التي قلما نالت اهتماماً منذ توليه منصبه. سيتلو حكمه على الاتفاق النووي، وقد يؤشر بذلك إلى نوع جديد من السياسة الأميركية الخارجية، وخصوصاً أن خطوته المرتقبة دفعت، بالفعل، مختلف الأطراف الموقعة على الاتفاق، إن كانوا حلفاء أو أعداء، إلى دق ناقوس الخطر.

وفيما لا يزال هناك من يعول على أن يكتب عقله نوع من الحكمة، التي يمكن أن تردعه عن تحقيق رغبته التي تمتد إلى ما قبل انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، يتحدث آخرون ممن هم على دراية بما يجول في ذهنه، عن إصراره على إيقاف العمل بهذا الاتفاق.

لذا، يبقى وصف ترامب للاتفاق بأنه «الأسوأ على الإطلاق»، و«مصدر إحراج للولايات المتحدة»، ووعده بتمزيقه، الكلمات المفتاح لأي مقاربة أميركية حالية لهذا الملف. ولكن هل سيتمكن من تحقيق وعده بسهولة؟ تشير كل الدلائل إلى أنه إذا قررت

المجلد على الأجندة التشريعية، وخصوصاً مع اقتراب الانتخابات النصفية.

حتى إن عدداً كبيراً من الداعمين لعدم التصديق على الاتفاق لا يظنون بأن الولايات المتحدة بحاجة إلى إعادة فرض العقوبات، ومنهم السيناتور الجمهوريون جيف فليك وجون ماكين وسوزان كوليتز، الذين أعلنوا أنهم غير متأكدين من تصويتهم على العقوبات، في حين صرح كل من السيناتور راند بول، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب إدوارد روبس بأنهما لا يظنان بأنه يجب على ترامب الانسحاب من الاتفاق.

علاوة على هؤلاء، أكد أحد أبرز

## قد يحاول الأوروبيون مساعدة ترامب عبر تشديد القيود ضمن الاتفاق الحالي

الصقور الجمهوريين المعارضين لإيران، أي السيناتور توم كوتون، أنه على الرغم من دعوته إلى القيام بعمل قوي ضد طهران، إلا أنه لن يدفع قيادة مجلس الشيوخ إلى القيام بالخطوة الأولى في اتجاه إلغاء الاتفاق النووي. كوتون،

وغيره من المعارضين للاتفاق النووي، يعتقدون بأن إدارة ترامب يمكنها استخدام مناوراتها لإقناع الحلفاء الأوروبيين بالانضمام إلى الولايات المتحدة في الدعوة إلى اتفاق أقوى مع إيران. وهو في هذا المجال، أشار في خطاب أمام مجلس العلاقات الخارجية، الأسبوع الماضي، إلى مشروع قرار قد يلغي بنود السنوات الأخيرة من الاتفاق، أي رفع القيود نهائياً عن بعض النشاطات النووية الإيرانية، في عام 2025، مشيراً إلى وجوب إجراء تفتيش آقسي للمنشآت الإيرانية، وإضافة قيود جديدة على البرنامج الصاروخي.

وفيما من المتوقع أن يبقى الاتفاق على ما هو عليه، يتحدث كثيرون عن أن الإدارة الأميركية تسعى إلى إقناع الكونغرس بوضع تشريع جديد، أو تعديل للقانون السابق، يتضمن عدم إجبار ترامب على التصديق

على اتفاق يكرهه، بشكل منظم. وقد أشار كل من وزير الخارجية ريكس تيلرسون ومستشار الأمن القومي اتش آر ماكاستر، إلى هذا التعديل، على هامش جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، موضحين أنه قد يتضمن تمديد فترة التصديق إلى أكثر من 90 يوماً.

في غضون ذلك، يبقى الديموقراطيون معارضين، بشكل جماعي، لعقوبات نووية جديدة على إيران. أما هذه الأخيرة، التي من المؤكد أنها لن تقبل بأي من الاقتراحات المذكورة أعلاه، فتتسلح بالدعم الأوروبي للاتفاق. ولكن، إلى أي مدى يمكنها أن تعتمد عليه؟

الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق، أي فرنسا وألمانيا وبريطانيا، كانت تضغط على الإدارة الأميركية والكونغرس بهدف الحفاظ على الاتفاق. وهي مثل إيران، تقول إن الاتفاق صلب ولا يمكن تغييره،

«موجعة» لأربيل، عدا عن الحظر الجوي والبرّي الساري حالياً، وأعلنت أمس، عقب اجتماع «المجلس الوزاري للأمن الوطني» عن سلسلة إجراءات «عقابية» ضد حكومة إقليم كردستان، أبرزها إصدار «قرار بأن تكون شبكات الاتصالات الخلوية في الإقليم تحت سلطة الحكومة الاتحادية، ونقلها إلى بغداد»، من دون أن تحدد آلية تنفيذ هذا القرار، أو وضع سقف زمني له حتى. وأضاف البيان الصادر عن الاجتماع أن المجلس تابع «رفع الدعاوى لملاحقة موظفي الدولة ضمن الإقليم، من الذين نفذوا إجراءات الاستفتاء المخالفة لقرارات المحكمة الاتحادية»، مشيراً إلى أن «المجلس يتابع أيضاً، الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل فريق استرداد الأموال العراقية بمتابعة حسابات الإقليم، وحسابات مسؤوليه، ممن تودع أموال تصدير النفط في حساباتهم».

وأكد البيان أن «الحكومة طلبت رسمياً من إيران وتركيا التعامل مع

العاصمة العراقية بغداد». ولواجهة الاستفتاء، تدعى «جيران الإقليم» إلى قمة عاجلة تجمع الرئيس الإيراني حسن روحاني، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، على أن يكون بندها الرئيسي «مواجهة الاستفتاء». هذه القمة، التي تؤكد مصادر مطلعة في حديثها إلى «الأخبار» انعقادها في بغداد في الأيام المقبلة، ينتظر في بيانها الختامي خزمة من القرارات الرادعة للبرزاني، إلا أن عدداً من المطلعين على الواقع العراقي، يؤكدون أن العبادي - حتى الآن، «يناور في منطقة ميتة»، بحيث لم يتخذ أي خطوة حاسمة في سياق ضرب مشروع البرزاني، مكتفياً بـ«شعارات رنانة تخرج بها حكومته كمحاولة لتخدير الشارع المنتظر لأي خطوة توقف البرزاني عند حدّه».

ويبدو أن حكومة العبادي عاجزة حتى الآن عن تنفيذ أي خطوة

بين خطوات التصعيد ومساعي الاستيعاب، تراوح بغداد - حتى الآن - مكانها في معالجة أزمتها المستجدة مع أربيل، عقب إجراء الأخيرة استفتاءً للانفصال عن العراق، الشهر الماضي. فالحديث عن خطوات تصعيدية، والتي يذهب بعضها إلى حد وقوع مواجهة مسلحة بين القوات العراقية من جهة، وقوات «البشمركة» من جهة أخرى، في المناطق المتنازع عليها، يرتبط بشكل مباشر في سياق التنسيق الثلاثي بين بغداد وطهران وأنقرة، باعتبار أن أي مواجهة محتملة بحاجة إلى غطاء إقليمي يؤمنه «جيران الإقليم». هذا التنسيق، الذي يسلك مساراً تصاعدياً بشكل يومي - ما كان يحدث لولا خطوة رئيس «الإقليم» مسعود البرزاني الانفصالية، سيكون أمام مرحلة مفصلية، في الأيام المقبلة، مع تسريب لصحيفة «الصباح» الحكومية، يؤكد أن اجتماعاً ثلاثياً مرتقباً ستشهد



## الحدث

# بغداد تصعد من دون تنفيذ قمة إيرانية - عراقية - تركية لهواج

بيدو حيدر العبادي غير حاسم في مواضعه إزاء أزمة «كردستان»، فهو يواصل إصدار قرارات تصعيدية ضد حكومة «الإقليم» دون التماس الطبقة السياسية العراقية والعراقيين أي أثر حقيقي لها. المراوحة سيّدة الموقف اليوم، تقابلها برودة مسعود البرزاني في استيعاب غضب الساسة العراقيين، وإلزامهم على الحوار وفق شروطه



يقابل التمهيلات البغدادية «برود» كردي، ودعوات البرزاني إلى حل الأزمة بالحوار (أ ف ب)